٨٣٢٩
اهدائی لوئیسہ آلوشی دیپ دھتی امام تحسین کتابگار انصیہ۔ تاریخ وقف ۲۱/۱۲/۷۹ سلطان باغ ۱۵۶
دی حجہ ۱۴۲۱ھ
المستنصرية المعلمة

مجلة

آداب المستنصرية

تصدرها كلية الآداب بالجامعة المستنصرية

١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م

العدد الثامن

٨

منهج السهيلي النحوي في أماليه

الدكتور طارق عبد عون الجنابي
كلية التربية/جامعة الموصل

توطئة :

و القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلّي الأندلسي (ت ٥٨١هـ) (١). أحد النحاة المنسوبين الى الأندلس المعدودين في الطائفة النابهة منهم . بما عُرف عنه من استيعاب لمسائل النحو ، ومدارسته كتب المتقدمين ، مع تبصّر دقيق في آرائهم ومذاهبهم وروايآتهم .

وأماليه(٢) ، جلّها (أجوبة في مسائل له . سأله عنها الفقيه المحدّث أبو إسحاق إبن قرقور) (٣) .

وهذا الكتاب يسبق الكتب التي عنيت بإعراب ما أشكل من الحديث النبوي مثل : إعراب الحديث النبوي للعكبري (ت ٦٠٩ هـ) ، والتوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك (٦٧٢ هـ) .

من ثمّة وجدت أنّ السهيليّ قد بثّ أجوبته حتى تقوم كثيراً من التأويل والتعليل والحوار والرأي الخاص . ما يصدق أن يكون صورة واضحة لنحو السهيليّ علماً وصناعة ومذهباً ، وما يصلح في بعض جوانبه خاصة آراءه في

(١) ينظر في ترجمته : ما كتبه محقق الأمالي ٧ – ١٢ ، ووفيات الأعيان ١٤٣/٣/١ ، وهامشه ، والمطرب لابن دحية ٢٣٠ – ٢٤٣ ، وانباه الرواة للقفطي ١٩٢/٢ – ١٩٤ وهامشه . وبغية الوعاة للسيوطي ٨١/٢ ، ٨٢ وثمة مصادر أخرى ، ينظر : معجم المؤلفين ١٤٧/٥ ، والاعلام ٨٦/٤ .

(٢) هي ليست أمالي على الحقيقة ، والتسمية مجاز مقبول ، ينظر ١٥ ، ١٦ من مقدمة المحقق.

(٣) من صفحة العنوان ١٧ ، وينظر ١٢ ، وابن قرقول هو أبو إسحاق ابراهيم بن يوسف الفقيه المحدث (ت ٥٦٩هـ). ينظر : العبر ٢٠٥/٤ .

غير المنوّن ليكون منطلقاً في اتجاه تيسير قواعد النحو العربي ، ومن أجله أطلت المكث عند هذا الموضوع ، لأنه يمثل فكراً نحوياً حريّاً بالنظر والبحث وقد شغل كثيراً من اهتمام الدارسين قدامى ومحدثين .

المذهب النحويّ :

ما تزال طائفة الدارسين تدور في فلك المدارس النحويّة ، وما يزال أكثرهم ينسب للأندلس مدرسة لها قواعدها وأصولها ، ويجعلون من تسمّحها وترخّصها وحيادها بين المدرستين البصرية والكوفية منهجاً خاصاً وطريقاً منفردة(١) . غير أنّي لا أعرض لهذا ، وإنّما أعرض للسهيليّ نحوياً له أسلوبه وخصائصه في ضوء أصول المنهج الذي درج عليه النحاة في دراستهم للنحو العربيّ .

أ ــ التعليل :

يميل السهيليّ ميلاً حادّاً الى إنكار ما يسمّيه بالعلل الفاسدة ، وهو لا يقبل من العلل إلاّ ما كان له دليل لغويّ من غير تحكيم للعقل بما يخرج بالنحو عن طريقه ، من هنا عُني بمسائل الممنوع من الصرف ، ووقف عندها بتأنّ موازناً بين علل النحاة فيها فاحصاً وناقداً وموجّهاً ، وقد أجمل ذلك بقوله ((وتعليلهم لهذا الباب يشتمل على ضروب من التحكم وأنواع من التناقض ، وفساد من العلل لأنّ العلة الصحيحة هي المطّردة المنعكسة ، التي يوجد الحكم بوجودها ، ويفقد بفقدانها ...ومن علل النحو ما يطّرد وينعكس فيبيّن صحتها ، كالاضافة فانّها علة للخفض ، يوجد بوجودها ويعدم بعدمها)) (٣).

من ذلك :

١ ــ ذهب النحاة الى أنّ علّة منع الاسم من التنوين(٣) مضارعته للفعل . فكما أنّ الفعل لا ينوّن ولا يجرّ ، فالاسم الممنوع من الصرف لا ينوّن ولا يجرّ(٤) ، وقد ردّ السهيليّ على ذلك بأنّ كثيراً من الاسماء يضارع الفعل في حركاته وسكناته وعمله(٥) . مع وقوعه نعتاً له(٦) ثم إنّه لم يمنع من الجرّ

والتنوين كاسم الفاعل(٧) . ومن عجب أن يقلب النحاة المسألة : وهم يتحدثون عن الإعراب والبناء فيزعمون أنّ الفعل المضارع إنّما أعرب لمضارعته الأسماء ، وهكذا تبادل المقيس والمقيس عليه مواضعهما كي يستقيم لهم ما يزعمون .

٢ — مدار المنع من التنوين عند النحاة على أنّ غير المنصرف ما كان فيه علتان(٨) من تسع ، أو علّة مغنية عن علّتين ، وقد ردّ عليهم السهيلي :

أ — بالأوصاف التي تلحقها التاء فرقاً بين المذكر والمؤنث ، نحو : مسلمة ، وما جرى مجراها ، وفيها علّتان : الوصف والتأنيث(٩) .

ب — بالأسماء الاعجمية المزيدة ، مثل : سفسير وبُندار (١٠) ، فهما منصرفان وفيهما علّتان : العجمة والزيادة(١١) .

ج — بنحو : كرام ، وغيّب ، وأمجاد ، وهي جموع لأوصاف ، وقد اجتمعت فيهما علّتان : الجمع وهو تالٍ للافراد ،والوصفية ، فما منعتاها من التنوين(١٢) .

ثم إنّ جمع المؤنث السالم منصرف مع أنّ فيه علّتين : الجمع والتأنيث حتى اذا سمّي به الاعلام ، وقف النحاة أمامه حيارى ، فتارة يمنعونه الصرف ، وأخرى يعاملونه على أصله جمعاً منصرفاً . وثالثة يجعلونه بين بين ، فيعاملونه معاملة جمع الإناث منزوعاً منه التنوين ، وقد توارثت كتب النحو الشاهد المشهور :

تنوّرتُها من أذرعات وأهلُها بيثرب أدنى دارها نظر عالي

فأجازوا في (أذرعات) ثلاثة الأوجه ، ولم يقطعوا بمنعها الصّرفَ مع أنّ فيها ثلاث علل العلمية والجمع والتأنيث(١٣).

٣ — واذا عكسنا الامر وقفنا على اسماء ممنوعة من التنوين من غير أن تلحقها العلّتان المانعتان ، أو العلّة المغنية عنهما . فـ (أبو قابوس) مثلاً لا ينوّن ولا يجرّ وليس فيه الاّ العلميّة (١٤) .

٤ ــ زعم النحاة أنّ التعريف احدى العلتين المانعتين من التنوين والخفض وزعموا أيضاً أنّ (أل) والاضافة تصرفان الاسم الممنوع وذلك تناقض ، أنكره السهيليّ ، لأنهما ضربان من التعريف(١٥) .

٥ ــ ومن جانب آخر تعدّ العلمية التي احتفل بها النحاة في هذا الباب أحرى بابعاد الاسم عن شبه الفعل ، إذ يتمكن الاسم بها في باب الاسميّة تمكّناً أشد ، على حين يسوغ دخول (أل) على الفعل في ضرائر الشعر ، من نحو قول الشاعـــــر .

يقول الخنا وأبغضُ العجم ناطقاً إلى ربّنا صوت الحمار اليُجَدّعُ (١٦).

وقد انكر السهيليّ ذلك أيضاً ، إذ كيف يسوغ أن تمنع العلميّة اذا عضدتها علّة ثانية ، من التنوين والخفض ، وتصرف (أل) الاسماء التي لا تنصرف ؟!

٦ ــ والعلمية أيضاً محالة في الافعال(١٧) ، والاضافة ممكنة فيها ، اذ تضاف اليها ظروف الزمان ، وهذا مناقض لعلّة النحاة في منع صرف الاعلام ، وصرفها حين تضاف (١٨) .

٧ ــ وأيُّ أقرب الى الفعل الاعلام الاعجميّة ، وهي نصّ في الاسميّة في أصل وضعها مثل : فرعون وقارون واسماعيل أم اسماء الفاعلين من نحو: مُكرِم ومُستخرِج . وهي بمعنى الافعال الدالّة على الحال والاستقبال ؟(١٩) وقد عدّها الكوفيون قسيماً رابعاً وسمّوها الافعال الدائمة .

٨ ــ وقد أنكر عليهم ادّعاءهم أن ((الفعل أثقل من الاسم ،والعجمي أثقل من العربي ، والمؤنث أثقل من المذكر ، والجمع أثقل من الواحد . فاذا اجتمع في الاسم من هذه مُنِع ما يُسعِفُه الفعل من الخفض والتنوين . فالثقل هي العلّة وهو قول امامهم وزعيمهم أبي بشر رحمه الله » (٢٠) .

ويبدو أنّ الثقل والخفّة غير بيّن عند النحاة ، ومن ثمّ وجد السهيليّ السبيل ميسورة للردّ عليهم بأمرين :

أ ــ اذا كان النحاة يقصدون بالثقل اللفظيّ (٢١) من حيث جرس الاسم

ورشاقته، فلا جرم أنّ زينب وسعاد وحسناء أرقّ وأحلى في النطق والسمع من فرزدق وشمردل ومسحنكك، ومع ذلك كانت الاسماء الاولى غير منصرفة في حين صرفت الثانية .

ب — وإذا كان النحاة يقصدون به الثقل المعنويّ(٢٢) فـ (همّ وسخط وبلاء وجذام وبَرَص) وسواها . فيها من الثقل المعنويّ ما لا نجده قطّ في نحو (حسناء وكحلاء وألمى وألعس .وثغر أشنب. ومقلة نجلاء ...) وهي ألفاظ مستأنسة محبّبة . فكيف ساغ صرف أولئك ومنع هاتيك مع ما فيها من الخفة والاستعذاب ؟(٢٣) .

ويبدو أنّ الخفة والثقل عند النحاة محمولان على الأصل والفرع . فلما افترضوا أنّ الاسم أصل والفعل فرع عليه، والمفرد أصل والجمع فرع ، والمذكر أصل والمؤنث فرع . خفّت الاصول وثقلت الفروع . وهكذا سائر الامثلة .

يمضي السهيلي ناقداً لمذاهب النحاة في الممنوع من الصرف ومتهماً ايّاهم بالتحكّم في تحديد العلل المانعة من الصرف: انواعها ، وعددها ولم يبعُد السهيلي في هذا اذ كانت القيسرية طابعاً مميزاً لافتراضات النحاة . من ذلك ماذكره السهيلي نفسه : —

١ — أنّهم جعلوا التعريف علّة منع الاسم من التنوين لكونه فرعاً على التنكير والفرع — عندهم — اثقل من الاصل . وقصروا الفرعيّة وهي علّتهم المعتمدة . على التعريف والتنكير ليستقيم لهم القول . ولم يلتفتوا الى أنّ المصغّر ينبغي ان يعدّ فرعاً على المكبّر . والمعتل فرعاً على الصحيح والمزيد فرعاً على المجرّد «٢٤» .

ومن هنا أخطأوا بواحد من أخطر أصول النحو العربي . وهو القياس . اذ لم يلتفتوا إلى الشبه بين هذه النظائر . لانّه يكسر لهم قاعدتهم الموضوعة. وقد سقطت العلّة ، لانّ الحكم لم يكن مطرداً .

٢ ــ وقد تحكّموا في «قصرهم التعليل على علتّين فصاعداً«٢٥». وقد أنكر السهيلي ذلك «٢٦» ، اذ الجأ هذا التحديد النحاة إلى افتراضات لاسند لها : ــ

آ ــ انّ الف التأنيث علّة مغنيه عن علّتين .

ب ــ وان صيغة منتهي الجموع علّة مغنية من علّتين ايضا لانّ الاسم كأنّه جمع مرتين«٢٧» ، وكان ضابطها عندهم ، انها كل جمع بعد الف تكسيره حرفان ، او ثلاثة ثانيها ساكن«٢٨» .واذا عدت اليها وجدت النحاة قد تحكّموا ثانية اذ اخرجوا منها ما كان مثل: فراعنة ، وعمالقة ، لانّ ثاني الثلاثة بعد الف التكسير متحرك«٢٩» ، وغاب عنهم انّا اذا عددنا التاء للتأنيث«٣٠» فهي علّة اضافيّة زيدت على ماكان بعد الف تكسيره حرفان ، واذا عددناها تفيد الجمعيّة مثل تاء الكوفية والبصرية فكأن الاسم قد جمع ثلاث مرات جرياً مع منطقهم . فكيف آل إلى أن يكون منصرفا قالوا: لانه انتقل إلى بناء له نظير في الآحاد ، نحو: رفاهية .

٣ ــ ومن تحكّمهم واخلالهم بالقياس أنّ الاسم لما اشبه الفعل منع الخفض والتنوين «٣١» . وقد ردّهم السهيلي بأنّه لم تمنع هذه الاسماء ممّا هو ممنوع في الافعال كالتثنية والجمع والاضافة،«٣٢» ومن ايغالهم في التحكّم والافتراض انّهم منعوه الخفض والتنوين معاً، ولم يكتفوا بأحدهما دون الاخر .

ولم يقف السهيلي عند حدّ انكار علل النحاة في الممنوع من الصرف ، وتحكّمهم فيها، بل ذكر علله هو في ذلك على هذه الوجوه : ــ

١ ــ علل صرف بعض(*) الاعلام ،مثل : زيد، وعمرو، وجعفر، و محمد ومنع صرف نحو : يزيد، واحمر «٣٣» ، وثُلاثَ «٣٣» ، وعمر وابراهيم بأنّ ما كان منوّناً قبل العلميّة يبقى كذلك ،وما لم يكن منوّنا فيترك على اصله «٣٤».

وهذا وجه من اوجه الصواب اذ ليس هو بتعليل إنّما هو وصف لحقيقة الظاهرة يشمل، في تقديري، سائر الممنوعات من الصرف، ولو جرى النحاة على ماجرى عليه السهيلي ،، اذن لتخلص النحو، خاصة في هذه الظاهرة من الايغال في التعليلات. فليس انتفاء الصرف طارئاً بعد العلميّة ، بل هو مؤهّل في هذه الألفاظ قبلها .

٢ — وعلّل زوال الخفض بزوال التنوين لئلاّ يتوهّم بأنّ الاسم مضاف الى ياء المتكلم ، واكثر العرب يحذف هذه الياء ويكتفي بالكسرة منها. وقد ورد في القرآن الكريم :

«فكيف كان نكيرِ » ،و «فستعلمون كيف نذير »(٣٥)

٣ — وعلّل عدم صرف نحو : حمزة وطلحة علمين، وهما منقولان من منوّن مخفوض ، بأنّ التاء«٣٦» في (حمزة وتمرة) حرف جاء بمعنى، وهو الدلالة على الفرق بين الواحد والجمع ...)«٣٧»، فإذا سمّي به صار للاسم وللتاء معنى جديد، وقد افقده الاستعمال ذلك المعنى الأصليّ حتى لم يُعرف به «٣٨» .

وكأنّه من الاعلام المعدولة حكمه حكم : عائشة وفاطمة إذ المعنى الذي كان لهما قبل العلمية معدوم في حال العلمية ، والتأنيث فيهما للمعنى والاستعمال لا للعلامة . ولحقهما المنع كما لحق حمزة وطلحة«٣٩» .

٤ — وعلّل بقاء الاعلام من نحو: اسد ونمر ،على اصلها في الصرف ، أنها باقية على ماهي عليه من الدلالة على ما في الاسد والنمر وسواهما من الصفات المطلوبة في المسمى «٤٠» .

٥ — وعلّل عدل ماكان على «فُعَل» نحو: عمرَ ، عن الصفة ، وهي عامر بأنه أُريد به تحقيق العلمية لئلا يلتبس بعامر الذي هو صفة من عمارة الارض«٤١» .

٦ ــ وعلّل العدل إلى «فعل» دون سائر الابنية: لأنهم أرادوه ان يعدل إلى بناء غير مألوف في الصفات ، ومن هنا جعل مثل: عمران وعمارة معدولاً أيضاً ، لأنهما بناءان ليسا معروفين في الصفات «٤٢» ، وقال : «فلا تحسبنّ أنه مخصوص بـ «فُعَل» ، انّما هو العدل مخصوص بما يخرجه عن وزن ليس في الصفات إلاّ نادراً».«٤٣» وهذا مذهب لم أجد من يشركه فيه ، اذ لم يرد في كتب النحويين مثل هذا التعليل ، ولا أنّ عمران وعمارة معدولان؛ «٤٤» .

٧ وعلّل عدلهم عن اوصاف قليلة نحو: عامر وزاخر ،وقاتم ، وزاحل ... دون سائر الاوصاف مثل: مالك وصالح وسالم وغانم ، بأنّهم ارادوا بالتسمية بنحو هذه الاوصاف التفاؤل بالملك والصلاح والسلامة والخير من لدن يوم ولادته ، فأبقوا الاوصاف على ماهي عليه ، امّا عدلهم عن عامر وقاتم فهو بالتفاؤل له على المآل والصيرورة ، ليكون ثمة تحقيق للعلميّة وجمع بينها وبين التفاؤل في تكلم الاوصاف القليلة«٤٥» .

وفي هذا التعليل شيء من البعد والتصوّر ، اذ ليس ثمة ما يفيد حقيقة العدل من النصوص ، والذي اراه انّ زنة «فَعَل» من زنات الاوصاف اصالة لا عدلاً ، ولكنها زنة قليلة لم تشع مثل سائر الاوزان . وهي دالّة بنفسها ، لا بالعدل على معنى التفاؤل أو التصغير أو المبالغة . وشأنه شأن عمران وعمارة وهما بناءان على اصلهما . وليسا معدولين كما ذهب هو اليه . وحكمهما حكم غضبان وعطشان . وامثالهما مما يراه مشبها المثنى . اذ قال : لانّ اصل العدد قد تضاعف ، فتقول: غاضب وعاطش . فاذا تضاعف الغضب والعطش وزاد . قيل : غضبان وعطشان «٤٦» .

ومن ثمّة كانت الاعلام التي هي على زنة (فَعَل) ليست أعلاماً معدولة. وانّما هي أعلام منقولة عن أصل . وقد علّق الشنقيطي على ماأورده ابن سيده في المخصص ، بأنّ عمر هو جمع عمرة الحج مستشهداً بالحديث

الصحيح: «اعتمر الرسول صلّى الله عليه وسلّم أربع عُمَر» ، والزّفر هو الأسد ، والرجل الشجاع فهما لذا مصروفان «؟» ومعلوم أنّ ماكان على (فُعَل) ضربان : أعلام وأسماء اجناس ، فمن الاولى : عُمَر ومُضر وزُحَل ، ومن الثانية : صُرَد ، ونُغَر وقُذَذ ، وقد جعل النحاة الأولى غير منصرفة ، لأنها أعلام معدولة عن (فاعل) والثانية منصرفة لأنها على أصل البناء ، وان سمّي بها علم ، لأنّ الأصل في المعدول الممتنع أن يتحقق منه وجود (فاعل) وعدم (فعل) ، أمّا (زفر) الذي لاينصرف فقد زعموا أنّه غير (زفر) الذي ينصرف ، ودليله دخول (أل) عليه في قول الأعشى :

أخو رغائب يعطيها ويسئلها يأبى الظلامة منه النّوفل الزّفر

ومن عجب أن ينطلي هذا القول المتهافت على باحث معاصر فيسوقه قائلاً :

فدخول اللام عليه يعني أنّ (زفر) الذي ليس بمصروف غير هذا لدخول اللام ، ولو سمّيتَ بزفر هذا بعد تجريده من اللام رجلاً لصرفته ، لأنه حينئذ كصرد ونغر «٤٨» وهذا القول المتهافت مردود بأمور :

أ — لم يرد مثل هذا إلاّ في الشعر ، وللشعر لغته الخاصة المحكومة بالضرورات أو المحكومة بسياقه ونمطه في التعبير فليست هي إذن مناط القياس الصحيح . وإن ذهب بعض الدارسين الى أنّ مايسمونه ضرورات انما هو لغات قبائل

ب — وأغلب الظّن أنّ اللام هنا للجنس لا للتعريف .

ج — وقد كانت العرب تسمّي بأسماء المحسوسات غالباً ، فسُمّيت بأسماء الحيوان والسلاح والنبات ، ولهذا سمّيت بصرد وزفر .

د — وإذا كان الاستقراء قد هدى النحاة إلى أنّ أسماء الأجناس على (فعل) تنصرف ، وأنّ أسماء الاعلام لاتنصرف «٤٨» .

فان هذا يهدينا ولاريب ، إلى أنّ ما استعمل أعلاماً إنما هو ألفاظ معلومة فلم يكن ثمّة للتنوين ضرورة ، لأمن اللبس ، لشيوع استعمالها أعلاماً كما سيأتي أيضاحه بعد — حتى غلبت العلميّة عليها .

هـ ــ وأنّ زوال التنوين أو بقاؤه مبنيّ على الصيغة والاستعمال الجديد لاعلى أصل الدلالة ، لانّ المتحدث لايميز بين الدلالتين، ولا يقصد الى ازالة التنوين قصداً ، وانّما هي السليقة والمران .

٨ ــ وعلل عدم انصراف نحو : سكران وغضبان من الصفات بمضارعته المثنّى لفظاً ومعنى ، بالدلالة على مضاعفة السكر والغضب ، ونونه مقابله لنون المثنى ، فكما لم تنّون هذه لم تنّون تلك ، وبذلك انكر على النحاة مازعموا من مضارعتها لباب حمراء وصفراء «٤٩» . اذ لامضارعة بينهما لامن حيث المعنى ولامن حيث اللفظ ، لان ((الهمزة بعيدة المخرج من النون))«٥٠».

وهذا مذهب أجدر من مذاهب النحاة .

اما ماكان مثل : ثعبان ، وسرحان ، فأنهّما ملحقان بفسطاط وقرطاس اذ كان على عدّة حركاته وسكناته وكسراته وضمّاته «٥١» فألحق بالواحد ولم يلحق بالتثنية .

٩ ــ وعلّل عدم صرف صيغ منتهى الجموع بأنها صيغ خاصّة بالجمع لانظير لها في الاحاد ، فحقّها أن تحمل على الجمع السالم الذي لانظير له في الآحاد أيضاً ، فكما ان هذا لم يلحقه التنوين لمكان نون الجمع حمل عليه لقياس المشابهة بينهما . ومن ثمّة علل صرف مالحقته التاء لمشابهته المفرد اذ لاتدخل هذه التاء على الجمع «٥٢» .

وعقّب على ذلك بقوله : «ومع هذا قد صرفه كثير من العرب وقد جاء في القرآن مصروفا ، وغير مصروف «٥٣» .

ويجارى السهيلي هنا جمهور النحاة في انها صيغ لانظير لها في الآحاد روجه خلافه معهم قياسه على الجمع السالم الذي لاينّون . ولانظير له في الواحد ، وهذا ممّا لم يقل به أحد غيره «٥٤» .

ب— الرواية والسّماع : —

يعتدّ السهيلي بالرواية اعتداداً عالياً ، ولا ينكر مسموعاً بل يميل إلى توجيهه بما يراه موافقا للعربية ، من ذلك :

١ — أجاز وقوع الجواب بـ«نعم» بعد الاستفهام الانكاريّ من النفي ، نحو قولهم : أليست الخمر حراماً ؟ .

وحق الاستفهام بعد النفي ان يجاب عنه بـ«بلى» ، وذلك اذا كان الجواب تقرير حقيقة المنفي ، وليس ثمة نفي ، وجعل الأول غير جيد ، والثاني هو الاشهر ، لانّ اكثر العرب على مراعاة اللفظ اذ هو الظاهر المسموع ، واستدلّ عليه بقوله تعالى «ألستُ بربكم ؟ قالوا: بلى ».«٥٥»

٢ — وقد تحدّث عن «خوّة» في حديث ابي بكر : (لكن خوّة الاسلام) وخرّجها بما يلائم كونها رواية مقولة على الوهم ثمّ قال : «ويُحتمل ايضاً أن تكون لغة في الاخوّة » «٥٦» على تخفيف الهمزة وتسهيلها وليس كل لغة بلغتنا لا ولا الاصمعيّ . وأذا بلغتنا لغة في حديث صحيح قبلناها ، ولم نزيفها عند عدم وجودها في كتب يعقوب وابي عبيد ، وغيرها فانّ ماذكروه ، فيما لم يذكروه نقطة من بحار . « ٥٧ » وختم توجيهه لحديث «شهادة للقوم» بقوله « واذا امكنت هذه الأوجه كلها ، ووجد لها في العربية نظائر . لم نلحّن الرواة . ولا أبطلنا التقييد . ولكن لا نقطع على مراد رسول الله صلى الله عليه وسلّم ، ولا على مقصوده منها«٥٨» .

ويشهد فحوى هذين المثالين على تعلق السهيلي بكلام العرب ، وتوجيهه ما خرج على قواعد النحاة ما لم يجد له مخرجاً ولو على بُعد .

ج — الاستشهاد :

كل كلام عربي صالح للاستشهاد عند السهيلي . نثراً كان أم شعراً ما صحّت روايته . أو كان له وجه في العربية مقبول وهو من اجل ذلك يؤوّل كلّ رواية للحديث حتى ماكان منه محتملاً للتصحيف . ومن

هنا اكثر من تأويل الاحاديث التي كانت معرض سؤالات ابن قرقول

ويخيّل اليّ انّ الأندلسيين كانوا اكثر تسامحاً من نحويي المشرق في الاستشهاد بالحديث مطلقاً ، وليس لأحد منهم فضل السبق في ذلك ، وليس صحيحاً قول بعض الباحثين إنّ أول من اقدم على الاستشهاد بالحديث من النحاة هو ابن خروف الاندلسيّ (ت ٦٠٩ هـ) ، ثم توسّع فيه ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) «٥٨» . اذ كان الاستشهاد بالحديث مطلقاً مذهباً اندلسياً محضاً وعاماً ، والدليل على ذلك انّ السهيليّ قد عُني بالحديث عناية فائقة ، وهو متقدّم عليهما ، ومن العسير أن نشير إلى السابق الذي رسم لهم الطريق وإنْ كان بعض الباحثين يعدّونه الرائد في هذا الميدان (*).

من ثمّة أزعم أنّ فرق مابين نحاة الاندلس والمغرب ، وما بين النحاة المشارقة أنّ اولئك كانوا متحررين من القيود المذهبية التي خضع لها المشارقة بحكم التنافس بين البصريين والكوفيين والبغداديين ، وكان التراث المشرقي النحوي واللغوي خاصة فضلاً عن المعارف الاخرى غايتهم في الافادة والانتفاع ، فاحتفلوا بكل ذلك لم ينكروا منه شيئاً ، ولم يروا مايدعوهم للتحفّظ من الاستشهاد بالحديث طالما قبلوا رواية ماعداه من شعر ومثل وخبر ، قال ابن الطيب الشرقي الفاسيّ « اذا خالف بعض الحديث القاعدة ، فلا ينبغي أن يكون ذلك داعياً إلى ترك الاستشهاد جملة ، لأنّ هذا البعض صحيح مع التوجيه والتأويل. » «٥٩» . وهذا هو نفسه منهج السهيليّ في رواية الحديث وتأويله «٦٠» .

د — أسلوبه ومنهجه : —

يتميّز السهيليّ بنظر ثاقب يعضده اطّلاع واسع ، واستقراء حسن للقرآن والحديث «٦١» ، ومداومة على كتب النحو ، وعبارته في الجملة تتّسم بالوضوح والسلاسة وحسن المحاورة والتوجيه ، حتى لكأنه ينفذ إلى الذهن نفوذاً سهلا ، ولعلّ ابرز سماته : —

١ ــ نقله عن النحويين المتقدمين : سيبويه ، والمبرد ، وابن السرّاج وابن الطراوة شيخه هو «٦٢» ، وسواهم ، غير انّه يقبل بالدليل . وينكر بالحجة حراً من الانتساب إلى نحوىّ ، لايميل الاّ إلى مايراه صواباً. من ذلك :

آ ــ نقل عن سيبويه تعليله بعدم اتّصال كاف التشبيه بالمضمر . اذ قال : استغنوا عن الكاف بـ (مثل) «٦٣» فأنكره بأمور . منها أنّ العرب تميل إلى الايجاز والخفّة فكيف استغنوا بالطويل والثقيل عنهما «٦٤» .

ب ــ نقل قول سيبويه في دلالة (ممّا) على معنى (ربّما) في الحديث (ممّا يحرّك) : ((انّي ممّا افعل ، أي من الامر)) «٦٥» ليعضد به ماذكره المبّرد من أنّ (ممّا) في معنى (ربمّا) في قول الشاعر :

وانّا لممّا نضربُ الكبش ضربةً على رأسه تُلقي اللسانَ من الفمِ «٦٦»

ووجهّ السهيلي المسألة توجيهاً هو توجيه المبرد «٦٧».

ج ــ ردّ على من زعم بورود الاسم بمعنى التسمية على المصدرية ، محتجاً بقول سيبويه في مطلع كتابه : ((الكلم اسم وفعل وحرف)) «٦٨» .

د ــ وقال في إعراب ((ربّ كاسية)) الأحسن هو إعراب (كاسية) مخفوضة على أنّها نعت لمخفوض (ربّ) المحذوف ، لأنّ مذهب سيبويه أنّ (ربّ) حرف خفض متفرداً من سائر أدوات الخفض بالتقدم وأنّ مخفوضه نكرة منعوتة «٦٩» .

هـ ــ وتحدّث عن توجيه إعراب (الأولين والآخرين) فقال : ((ولا أحسب هذه الرواية صحيحة. وان صحّت فعلى إضمار فعل)) «٧٠» . وذكر أن سيبويه قد بين الغرض من ذلك وأكثر فيه الشواهد.

و ــ وانكر نصب الفعل بأن مضمرة إلاّ على ضعف في حديث اليهودي: ((لاتسألوه لايجيءّ بأمر تكرهونه)) ، قال : ((النصب فيه بعيد وله وُجَيه)) وقصد به النصب بـ (أن) مضمرة ، وقال : ((لأن يقبح أن تعمل وهي مضمرة وان كان جاء ذلك)) .

انشد سيبويه :

((ونهنهتُ نفسي بعد ماكدت افعلَه)) «٧١»

وهو عند سيبويه محمول على الضرورة. «٧٢»

ز — ونقل استقباح سيبويه لنحو (لاتدنُ من الاسد يأكلْك) ، بجزم (يأكلْك) «٧٣» ولكنه أجازه معتدّاً بقول أبي طلحة في حديث أُحُد :

((يارسولَ الله لاتطاولْ يصبْك سهامهم)) مخرّجاً اياه على اضمار فعل يدل على النهي « او يكون منجزماً على نهي آخر ، كأنه قال (لايصبْك) واستغنى بالنهي الاول ، ولهذا نظائر وشواهد يطول ذكرها «٧٤» . وهذا هو مذهب الكسائيّ في إجازته جزم جواب النهي مطلقاً.

وعندي أنّ السهيلي يتابع سيبويه لولا الحديث المرويّ ، اذ وجدناه يعتبر الحديث وينزله منزلة عالية في الاستشهاد ، وذا مذهبه ومنحاه .

ج — وتحدّث عن رفع (أول) في (ايُّهم يكتبها أولُ) فجعله مبنياً على الضم ، لأنه ظرف مقطوع عن الاضافة قياساً على (قبلُ وبعدُ) مستشهداً بقول سيبويه (أبدأ بهذا اولُ) «٧٥» ، وليس هذا المثال عندي دالاً على الظرفية ، وان كان سيبويه قد اورده في سياق مسائل تتصل بالظرف «٧٦» غير أنّ قياسه على (قبل وبعد) صحيح من جهة انّه اذا طال الكلام لزم النصب فاذا قصر بالقطع وجب الضم ، كما حمل الخليل المنادى في حالتي النصب والضم على (قبل وبعد) «٧٧» .

ط — وخرّج نصب (عنبةً) في (أعور عينه كأنّ عنبةً طافية) على حذف خبر كأنّ ، لانّه جائز في الكلام الفصيح حذف الخبر في (إنّ وكأنّ) واخواتها اذا نصبا النكرة ، مهتدياً بأنشاد سيبويه :

إنّ محلاً وإنّ مرتحلاً وإنّ في السّفْر ماضي مهلاً «٧٨» ،

وانشاده بيت الفرزدق :

فلو كنْتُ ظبّياً عرفْتَ قرابتي ولكنّ زنجياً طويلاً مشافره «٧٩»

ثم قال: ((ولم يجيء الحذف مع المعرفة الا نادراً بقرينة حال اوجبت ذلك)) «٨٠»

ي ـ وذهب مذهب سيبويه في انتصاب (غدّة) على المصدر النائب عن فعله في قول عامر بن الطفيل : ((اغدّة كغدة البعير وموتاً في بيت سلولية)) وقد نسبه سيبويه الى بعض العرب،وعزاه السهيليّ الى عامر بن الطفيل«٨١»

٢ ـ ومن خصائصه الدقة في الافادة والنقل خاصة اذا ذكر المصدر المنقول عنه ونادراً ماتخونه ذاكرته العلميّة،لانه قد قرأ واوعب وتمثّل ماقرأ«٨٢» من ذلك :

آ ـ قال في توجيه (أنْ ارجع) في قول ابي برزة : ((انّي أنْ كنت أنْ أرجع مع دابتي أحبّ اليّ)) أنه في موضع رفع على البدل من (أنْ كنت) وجعل خبر كان محذوفاً ، والتقدير أنْ كنت راجعاً ، وقال : ((وهذا على قياس سيبويه،وأصله في إعراب قوله سبحانه:(أيعدكم أنكم) «٨٣». وقد بحثه سيبويه في الكتاب«٨٤» في باب تكون فيه (أنّ) بدلاً من شيء ليس بالأول «قال : من ذلك : «واذ يعدكم الله احدى الطائفتين أنّها لكم ..» فـ (انّ) مبدلة من (احدى الطائفتين) موضوعة في مكانها..) (ثم قال :)(ومما جاء مبدلا من هذا الباب : (أيعدكم أنّكم إذا متّم وكنتم تراباً وعظاماً أنّكم مخرجون) فكأنه على (أيعدكم أنّكم مُخرجون إذا متّم) .

ونقل عن المبرّد اعرابه على التوكيد ، وهذا هو قياسه . «٨٥»

ب ـ وأعرب (جالساً) في حديث غورث بن الحارث : «هاهوذا جالسا» انّه منصوب على الحال . وقال : ((كما تقول : هذا زيد قائما ، أي : انظر اليه قائما . هكذا قدّر سيبويه.)) «٨٦»

وعبارة سيبويه : ((فأما المبنيّ على الاسماء المبهمة فقولك : هذا عبد الله منطلقا .. فمنطلق حال ... فكأنك قلت : انظر اليه منطلقا.)) «٨٧»

ج ـ وقال في رواية (أعور عينهِ اليمنى) «٨٨» بخفض عين(من باب اضافة الصفة إلى موصوفها في نحو : حسنُ وجههِ . واضافة الموصوف

إلى الضمير «٨٩» ، قال ((وهو بعيد في القياس ... وانما الأصل أن يكون (الوجه) مرفوعاً مع الهاء ، أو «٩٠» منصوباً ، أو مخفوضاً مع نقل الضمير إلى الصفة)). «٩١»

ثم نقل منع الزجاجيّ إياها ، وزعمه مخالفة الناس كلّهم لسيبويه ، وقال ((وسيبويه لم يجزها قياساً ، وانما اخبر انها جاءت في الشعر ، وأنشد: —

تُميتا الاعالي جَوْنتا مصطلاهما

واعترف سيبويه برداءة هذا الوجه.» «٩٢»

وهذا الذي نقله عن سيبويه صواب كلّه ، غير انّه كان أكثر سماحة منه في اجازته ، لأنه كان يتحرج من انكار ماردّأه سيبويه وغيره ، مستشهداً بما ورد في النثر ، وهو ماذكره ابو عليّ القالي في أماليه في صفة النبي صلى الله عليه وسلّم (شَثْن الكفين ، طويلَ أصابِعه) ، «٩٣» وأجازه الكوفيون في السعةِ . وتابعهم ابن الناظم في إجازته على ضعف لوروده في الحديث الشريف (*) على مذهب الكوفيين وأهل الأندلس .

٣ — مرونته في المناقشة والاخذ ورجوعه عن الرأي اذا تبين له وجه الصواب فقد ذهب مذهب الكوفيين في أنّ (ربّ) اسم مبتدأ ، لاحرف خفض ، وهو مامضى عليه شيخه ابن الطراوة ، قال : ((ومنذ سمعت هذا القول لم أقدر أنْ اعرج معتقدي عنه ، وان كانوا قد احتجّوا أنّ (ربّ) حرف ، لانّ حروف الجرّ لاتدخل عليها.)) . وردّ عليهم بأنّ عدم دخول حرف الجرّ عليها من حيث أنها بمعنى (قلّ) او (أقلّ) وحروف الجر لاتدخل على الأفعال. «٩٤»

٤ — ميله الحادّ الى الحوار وتقليب المسألة على الوجوه المختلفة على طريقة السائل والمجيب . من ذلك الحديث الذي أجراه على دلالة (ايضاً)واعرابها«٩٥»

٥ — وضوح شخصيته وآرائه وعبارته. فهو ليس بصرياً متعصباً. ولا كوفياً متشدّداً وقد رأينا نماذج من ذلك. وهو اذ يستعمل مصطلح ((الممنوع من الصرف («٩٦» البصري ، يكرر مصطلح (الخفض) تارة ، ومصطلح (الجرّ)

تارة اخرى كما يكثر من ترداد مصطلح (الردّ) موضع العطف«٩٧» ، وتاء التأنيث عنده تاء مرة،وهاء ثانية«٩٨» . ولعلّ ذلك راجع الى اعتبار، الدرج والوقف .

آراؤه : —

من مسوّغات البحث الاساسية تعرّف آراء طائفة من النحاة طغى على أصواتهم الصخب الذي ثار حول كبار النحاة : سيبويه والمبّرد والفراء وابن يعيش وسواهم على حين كانت تلكم الطائفة ذات اجتهاد ورأي فيه من اليسر والوضوح ومجاراة المنطق اللغوي مالا نجده عند النحاة الأُلى أغربوا فيما عرضوا من النحو ومسائله. واذا كان ثمة دعوات تنادي بالتجديد، وأصوات تدعو الى التيسير فان في كثير مما انطوت عليه ثنايا دراسة النحاة العرب المغمورين والمرموقين أموراً لو تصدى لها الدارسون بالاستقصاء والموازنة لوجدوا فيها زاداً رضيّاً يغنيهم في رحلة التيسير والتجديد تلك . وللسهيلي آراء تفرّد بها لم يسبقه اليها سابق، تنمّ على علم جمّ وعلى عقل نابه حصيف ، تصلح لأن تكون نظرات شديدة في الطريق. وفي اماليه هذه من ذلك شيء ذو شأن :

١ — رأينا فيما مضى انكاره لعلل النحاة الفاسدة في مسائل الممنوع من الصرف وكلّ ماجاء من تعليلاته جديد اختص به ، ولكنها تصب جميعاً في أنّ ((المانع من صرف الاسماء استغناؤها عن التنوين الذي هو علامة الانفصال(٩٩) واشعار بأنّ الاسم غير مضاف الى ما بعده ولا متصل به وليس دخول التنوين في الاسماء علامة للتمكّن))«١٠٠» . و(علّة هذا الباب كلّه استغناؤه عن التنوين. ثم اذا زال التنوين ترك الخفض. كيلا يلتبس بالمضاف الى المتكلّم ... فاذا أدخلت عليه الالف واللام أو أضفته أمن اللبس، فعاد المخفض وحده. ولم يحتج الى التنوين(«١٠١» .

و مفتاح السرّ في هذه المسألة هو الاضافة. وهو يعتمد على ركنين رئيسين : —

الاول : ـ

أنّ التنوين علامة على استقلال الاسم وانفصاله ، لذا يزول التنوين حين يضاف الاسم الى ما بعده، لانتفاء الاستقلال، ولأنّ المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد ، كما يقول النحاة .

الثاني : ـ

هو أمن اللبس ، وذلك بانعدام الحاجة الى التنوين حين لا تتوهم الاضافة لذا لم يكن ثمة ضرورة للتنوين حين يحلى الممنوع من الصرف بـ (أل) ، اذ لايَتَهِمُ أحد بكونه مضافاً، لعدم امكان اجتماع المعرّف بأل مع الاضافة ، وهي أحدِ المعرفات .

وليس من ريب في انّ (أمن اللبس) هو الغاية التي يهدف اليها توجيه قواعد النحو العربي«١٠٢» .

وربّ متسائل يتساءل : ما الصلة بين التنوين والجرّ ؟

ظاهر الأمر أنْ لاصلة البتة، للتفاوت بينهما في الدلالة والوظيفة ، اذ يرى بعض الباحثين في اللغات السامية أنّ النون كانت تلحق المعارف والنكرات معاً في الساميّات ثم نسيت دلالتها«١٠٣»، وعلى هذا فلا صلة للتنوين بالجر غير انّ الاسماء الممنوعة من الصرف ـ وهي محدودة الشيوع ـ لاتستقل بنفسها، فلم يلحقها التنوين، لانه علامة على انفصال الاسم واستقلاله «١٠٤»

وهذا الكلام قريب جداً مما ذكره السهيليّ ، فالسهيليّ أيضاً لا يلمح الى صلة مابين الجرّ والتنوين، سوى تعليله بأنّ عدم لحاق علامة الجرّ بالممنوع من الصرف لئلا يلتبس بالمضاف الى ياء المتكلّم . وبذلك كان توجيه المسألة باتجاه (أمن اللبس) امر سليم،اذ له نظائر ممّا ورد في رسم المصحف . وفي أقوال العرب .

غير أنّ طائفة من اللغويين يرون ثمّة علاقة بين الجرّ والتنوين حملاً على شبه الاسماء الممنوعة من الصرف بالفعل، فنسبوا لها ما هو منسوب للفعل

افتياتاً على الحقيقة اللغوية، فقد كان أبو حاتم السجستاني يرى أن ، الممنوع من الصرف يفتح في موضع الجرّ، اذ كان الجرّ لا يدخل الافعال، لانّه لا يضاف الى الفعل شيء، وعلة ذلك عنده ((أنّك إذا أضفت الى شيء ادخلته في ملكه، والفعل ليس بشيء ثابت فيكون له ملك انما الفعل حركة منقضية «١٠٥»

غير أنّ ملخصا مهمّاً يشير اليه علماء الساميات ينبغي الوقوف عنده ، اذ يضيء، لنا الطريق، ملاكه :

١ — ذكر (بركَشتراسر) انّ التمييم والتنوين كانا علامة التعريف في الأكدية القديمة«١٠٦»، وكانت الحركات القصيرة الضمة والفتحة والكسرة تدوّن فيها، كما تدوّن الميم، نحو: (١٠٧)

Kal–bum, kat–bam, kat–bim

٢ — وأشارة (لويدي) الى انّ أداة التعريف في العربية الجنوبية هي (آن) وانها تلحق آخر الاسم(١٠٨) .

٣ — وأنّ (أم) هي اداة التعريف في حمير وطيىء«١٠٩» .

٤ — و (أل) هي اداة التعريف في العربية .

٥ — و (الهاء) هي أداة التعريف في اللحيانية والثمودية والصفوية واستخدمت اللحيانية الى جانبها (هن) و(هل)«١١٠»

وخلاصة الأمر أنّ الادوات المعرّفة هي : (اللام والميم والنون) . وهي الاصوات الذُّلْق«١١١». وهي أصوات سهلة شبيهة بأصوات اللين . لذا كثرت في أبنية الكلام. وصارت أكثر استعمالاً في العربية«١١٢». قال الخليل: ((فليس شيء من بناء الخماسيّ التامّ يعرى منها أو من بعضها))«١١٣»

من ثمة. ليس ببعيد أن يحصل في تاريخ مسيرة اللغات الساميّة واللغة العربية القلب المكاني والابدال بين هذه الاصوات. وكان موضع هذه الادوات في اول الاسم تارة :وفي آخره اخرى .

ولا يستبعدأن تكون (النون) عنصراً إشارياً قديماً يلحق الاسماء للتعريف في الساميات. ثم تلته اللام والميم. أو هما معاً وحصل بينهما ما ذكرنـاه.

وليس بمستعبد أيضاً أنّ الاسماء التي سمّوها بالممنوعة من الصرف كانت تحتفظ بهذا العنصر للدلالة على تعريفها، حتى اذا زال منها بعض الإعراب في سياق التطوّر اللغوي، ثم شاع تعريفها في الاستعمال، زال التنوين اذ لم يك من ضرورة له، وقد أُمن التباسه بالمنكّر.

وفي ضوء ما مضى يتضح لنا:

١ ــ أنّ الاسماء الممنوعةمن الصرف كانت منوّنة ثم زال منها التنوين بعد، فهي اذن كانت معارف، لانّ التنوين علامة على التعريف، يهدينا الى ذلك أنّ الاكدية القديمة، تمثل وجهاً نقيّاً للسامية الأولى، أي العربية، على ما اقرّه جملة من الباحثين المعاصرين، وقد وصلت الينـا قواعدها كاملة دقيقة.

٢ ــ وانّ زوال التنوين، أي المنع من الصرف حديث في الساميّات، ومنها العربية، سواء أكانت حالة تالية للاعراب أم حالة تالية للبناء «١١٦»

٣ ــ وقد كانت قليلة، وما تزال كذلك. وهي اسماء محدودة شاع استعمالها اعلاماً او ما يشبه الاعلام، فكأنها قد حافظت بذلك على استقلالها وانفصالها من حيث ثبات التعريف فيها.

٤ ــ وأنّ ذلك قد آل بها الى الاستقلال الاعتباري فوق الاستقلال اللفظي فلم يكن ثمة ليس في هذا التعريف وذاك الاستقلال، فزال التنوين منها مع تطوّر اللغة وهذا لا يختلف في المنطلق والنتيجة عمّا ذكره السهيليّ.

٥ ــ وأنّ صرف الممنوع في الشعر مطلقاً، وصرف ما جاء منه على صيغ منتهى الجمع في القرآن الكريم، يؤيد حداثته، مهما يقل في تأويله. اما مراعاة لموسيقى الشعر «١١٧». او لفواصل (لآى). وقد نقل الرضي الاسترابادى أنّ صرف مالا ينصرف مطلقاً لغة قوم فيما ذكره الكسائي والأخفش «١١٨».

ومن ثمة ليس ما يقال من صرفه في الشعر ضرورة ، كما نقل السهيليّ أنّ . كثيرا من العرب تصرف الجمع المتناهي«١١٩» .

وملاك القول في هذه المسألة، انّ العلّة في زوال التنوين من الاسماء الممنوعة من الصرف يرجع الى تعريفها، فأكثر ما امتنع منها هو الاعلام، ثم الاوصاف المخصوصة بأبنية معينة. والجموع التي لا نظائر لها، يدل على ذلك أنّ التنوين — كما سبق — كان في الاصل علامة على التعريف، فلما زال اللبس في تعريف تلكم الاسماء، لانها محدودة بحدود الابنية او، حدود العلميّة، وقد جرى بها الاستعمال والسياق، لم يكن ثمة مسوّغ لبقاء التنوين فزالى عنها بأمرة من حياة اللغة. ومن هنا لم يكن بعيداً في المنطق اللغويّ أن تصرف في نصوص من قرآن او شعر. امّا ماكان منقولاً من اصل غير منوّن كالاعلام المنقولة من الافعال، او الاعلام الاعجميّة فهي على اصل وضعها لا يلحقها التنوين .

٢ — وممّا ذهب اليه السهيليّ من آراء جديدة قوله بأنّ الضمائر المنفصلة لم توضع للدلالة «على مرفوع ولا منصوب وانّما وضعت للدلالة على شأن آخر من الغيبة والخطاب والمذكر والمؤنث. ونحو ذلك»». واستدلّ على ذلك بأمور : —

آ — أنّه يؤكد بها المخفوض، نحو : مررت به هو .

ب — دخول الكاف الخافضة عليها. إذ قالوا: زيد كهو، وهو خلاف القياس .

ج — وقوع (إيّاه موقع الرفع. وقد ورد في الحديث : «مَنْ خرج إلى المسجد ليصلّي الضحى. لا يخرجه إلاّ إياه.) . ووقوع (انت) موقع المنصوب مستشهداً بقول لبيد :

فان انت لم ينفعْك علمك «١٢٠»

وقال : ((الغالب عليها أن تستعمل في مواضع النصب ، وإن خولف بها لم يبعد «١٢١» .))

وقد خالف النحاة في مسألتين :

أولاهما : أنّ الضمائر المنفصلة لم توضع لتدلّ على مرفوع او منصوب بل لتدلّ على أحوال الاسم أو الجملة ، وبذلك جرّدها من الاسمية ، وجعلها كأنّها قرائن ، أو ألفاظ اشارية ، كما ينظر اليها بعض المعاصرين.

والثانية : إطلاق استعمالها من حيث كونها قرائن ، لامن حيث كونها دالّة على رفع أو نصب أو خفض .

٣ ــ واعرب (نسيت) في بيت امرىء القيس : ــ

فأقبلْتُ زحفاً على الركبتيــن فثوبٌ نسيْتُ وثوبٌ أجرُّ

على النعت لـ (ثوب). لاعلى الاخبار عنه«١٢٢»، وهو خلاف سيبويه«١٢٣» وجمهور النحويين «١٢٤» ، وقــد رمى السهيليّ سيبويه بالتوهّم في هذه المسألة ، وفي إعــراب (ثرى ، وترى) في المثــل ((شهرٌ ثرى ، وشهرٌ ترى)) . اذ هما في موضع النعت ، لاوجه سواه مقدّراً المثل بـ (الشهور ثلاثة : شهر ثرى ، وشهر ترى ، وشهر مرعى «١٢٥» ، فيكون (شهر) مرفوعاً على الإخبار او البدل وما يليه نعت له.

وأجاز مجيء الحال من النكرة ، اذا افادت معنى ، وقد حسنت الحال عنده في حديث الموّطأ ((صلّى وراءه قوم قياماً)) «١٢٦» .

وذهب إلى اعراب (النار) على بدل الكلّ من الكلّ ، مع حذف المضاف ، وذلك في قوله تعالى : ((قُتِلَ اصحابُ الاخدودِ ، النارِ ذاتِ الوقود» ، مخالفاً الفارسيّ في اعرابه على بدل الاشتمال. «١٢٧»

٤ ــ مضى منا القول إلى أنّ السهيليّ يرى أنّ زوال الخفض في غير المنصرف يرجع إلى التحرّز من توهّم الاضافة . ولئلا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم وقد وردت عليه اعلام مبنية على الكسر ، وهي ماكانت على زنة (فَعال) نحو : حَذامِ ورَقاشِ. «١٢٨»

نتأوّلها بقوله: «وذلك أنهّم يشيرون بهذه الاسماء إلى أنّهنّ محبوبات

وكلّ محبوب مقرّب إلى النفس مضاف اليها . وترك التنوين يشعر بهذا المعنى ألا ترى كيف خصوه بالكسرة التي هي اخت الياء ، كأنّ المتكلّم يريد إضافتها إلى نفسه ، وهذا موجود في زماننا ، لأنّ البدويات يسمّيْن شكلِ وشمْسِ . ونحو ذلك . والحضريات منيةِ وعزيزةِ ، يكسرن أواخر هذه الاسماء «١٢٩» .

أما النحاة فكانوا يرون انّ اختيار الكسر يعود الى أنّ هاتيك الاعلام معدولة عما فيه التاء وهي علامة من علامات التأنيث ، فـ(حذام) معدولة من (حاذمة) و (قطام معدولة من (قاطمة)، فلزم أن تلحق البناء بعد العدل علامة أخرى ، فلحقتها الكسرة ، اذ هم يرون أنّ كسر (إنكّ) و (أنت انما هو علامة للتأنيث . «لانّ الكسرة من نوع الياء» ١٣٠ . والياء للمؤنث

اما حقيقة هذه الكسرة فهي بقية اداة قديمة في الساميات كانت تلحق الاسماء للتمليح أو للتأنيث «١٣١» . وهذه الحقيقة لمحها السهيليّ بأحد وجهيها وإنّ لم يدركها ، كما لمحها النحاة بوجهها الاخر دون ان يفقهوه وليس ذلك بغاضّ من قدر ما ذهبوا اليه جميعاً ، لانّه من شأن الدراسات السامية المقارنة .

٥ — ويرى أنّ التنوين لم يلحق (آخر) للعدل — كما هو مذهب النحاة «١٣٢» . ولكن لانه في معنى التفضيل «١٣٣» الذي يليه (من) وهو غير مستحق للتنوين «١٣٤» . نحو قولك : محمد اكبرُ من اخيه فلم يلحقه التنوين ، وهو غير : محمد اكبر أخوته . لان زوال التنوين مقرون بالاضافة .

٦ — وذاهب الى انّ السّر في جواز دخول كاف التشبيه على الضمير المنفصل انها اشبهت (كأنّ) في المعنى ، فاذا شبّهت بالكاف وقع مجرورها موقع المشبّه به بعد (كأنّ) . ويوضحه المثالان الآتيان : —

محمد كالأسد .

كأنّ محمداً اسد .

فالمشبّه به في المثالين هو الأسد . فإذا وضعنا الضمير موضعه لم يجز أن يكون

ضميراً متصلاً، لانّ اسم (كأنّ) قد فصل بينه وبينها وهي أداة التشبيه، فلزم، والحالة هذه، أن يكون المشبّه به ضميراً منفصلاً، وهو مجرور الكاف لعلّة المشابهة«١٣٥» .

٧ — وانكر على ابي جعفر النحّاس وابي عليّ الفارسيّ وابن الرمّاك (*) وابن الابرش إجازتهم العطف بلا تكرار الواو «١٣٦»، وذهب الى انّ، ما يتوهّم انّه عطف باسقاط العاطف، وهو الواو «انما هو على حكاية كلام متوالٍ، اي : من كان متمادياً على هذا الكلام» «١٣٧» . مثل قول الشاعر : —

كيفَ أصبحْتَ، كيف أمسيْتَ ممّا يُثبتُ الودّ في فؤادِ الكريم

وهو مثل إباحة الطبيب المطعومات لمن لايحتاج الى الحمية بقوله: كل تمراً سمكاً لحماً لبناً«١٣٨» . وقد فسّره النحاة على ظاهره من حذف الاداة، وردّه السهيلي الى المعنى، فأعرب ذلك باسقاط الاداة«١٣٩» .

٨ — وذهب الى تركب (بلى) من (بـل) التي للاضراب. و (لا) التي للنفي، فصار لهما بعد التركيب حكم، ومعنى جديد. مذهب الخليل في التركيب، اذ صارت اسماً للجواب لا يقع الا اضراباً عن النفي«١٤٠» .

وأخيراً : فثمة في نحو السهيلي :

١ — احترام للمسموع من كلام العرب، ونظرة سمحة في فهم كلامهم، وتوجيه ما خالف منه قواعد النحاة .

٢ — وشخصية مرنة مستقلة، تميل الى الموازنة والتحليل عن وعي وتدبّر.

٣ — جريان في الاتجاه النحويّ العام بالاحتفال احياناً بأصول النحو العربي ومقاييسه .

٤ — ونزعات تيسيرية تمثّل خطواً جديداً. وقفنا على أنماط منه في مسائل غير المنوّن. إذا ضُمّت الى آراء طائفة من النحاة الاندلسيين والمغاربة كابن مضاء وابي حيّان، وغيرهم آخرين من نحويي المشرق تكون أساساً لنظرات عميقة جديدة لتيسير قواعد النحو، ووضعها وضعاً آخر .

٥ — وانّ اهمّ ما عرض له السهيليّ هو باب الاسماء الممنوعة من التنوين وقد خلص فيها الى ان السر في زوال التنوين من تلك الاسماء هو أمن اللبس.

الهوامش

(١) ينظر : المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف .

(٢) الامالي ١٠٠٩ وفيه مناقشة عقلية لكنها لاتخرج عن دائرة البيان والايضاح .

(٣) وهو الصرف ، وعند الكوفيين هو الاجراء ، والباب كله عند المبرد ما يجرى وما لا يجرى (المقتضب ٣٠٩/٣) تارة ، وما ينصرف ومالا ينصرف اخرى (المقتضب ٣١٩/٣) .

(٤) ينظر : المقتضب ٣٠٩/٣ .

(٥) قال السهيلي : في لفظه ومعناه . (ينظر : الامالي ٢٠) .

(٦) وذلك أن النحاة قد جعلوا الشبه اللفظي او المعنوي مسوغاً لمنع الاسم من التنوين من أي وجه جاء الشبه . (ينظر :المقتضب ٣٠٩/٣) ، وقد جعل المبرد سبب منع (أفعل) من الصرف هو مضارعته الفعل في حركاته وسكناته ، وهو شبه لفظي ، ووقوعه نعتا له كما يقع الفعل ، وهو شبه معنوي (نفسه ٣١١/٣) .

(٧) وهو فعل دائم عند الكوفيين ، وبذا عدوه قسيماً رابعاً .

(٨) ويسميها الزجاج فرعين (ماينصرف وما لا ينصرف ٢) وسيرد ايضاحه بعد

(٩) الامالي ٢٠ .

(١٠) المفردتان فارسيتان ، اولاهما السمسار والخادم ، وثانيتهما التاجر . (هامش ٢٠)

(١١) الامالي ٢٠ ، غير ان النحاة لم يذكروا اجتماع العجمة مع الزيادة ، ورد السهيلي هنا على مطلق الجمع بين العلتين ليمتنع الاسم من الصرف .

(١٢) الامالي ٢١ . وزيادة في التحكم والتسجل حدد النحاة العلل المانعة شفعاً ووتراً ، ولم يجيزوا ماعداها على سبيل التقييد لا الائتلاف .

(١٣) واذا افترضنا انها ليست جمعا على التحقيق فهي على صورة الجمع وقد شاع استعمال جمع الاناث أعلاماً في مصر من نحو : عنايات ، وزينات وهدايات ...وسواها .

(١٤) الامالي ٢١ ، وضع السهيلي التعريف موضع العلمية ، وقابرس فاعول من القبس . هذا مذهب السهيلي ، وفي القاموس المحيط انه منع للعلمية والعجمة (قبس) .

(١٥) الامالي ٢١ . ويبدو أن النحاة يقصدون بالتعريف العلمية او شبه العلمية .

(١٦) الامالي ٢١ ، وهامشه . ويرى بعض الباحثين المعاصرين ليس في الشعر ضرورات وانما هي لغات قبائل . (ينظر : اللهجات العربية في التراث)

(١٧) الا في الاعلام المنقولة من الافعال ، نحو : يزيد ، ويشكر وشمر (على رأى) ، إذ تمنع ثمة من الصرف بالنظر الى أصل الوضع

(١٨) الامالي ٢٢ .

(١٩) الامالي ٢٢، ٢٤

(٢٠) الامالي ٢٢، قال سيبويه (٦/١) : «واعلم أن بعض الكلام اثقل من بعض ، فالافعال اثقل من الاسماء ، لأن الاسماء هي الاول ، وهي أشد تمكناً ، فمن ثم لم يلحقها تنوين واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الاسماء في الكلام ، ووافقه في البناء أجري لفظه مجرى مايستثقلون ومنعوه مايكون لما يستخفون فيكون في موضع الجر مفتوحاً ، استثقلوه حيث قارب الفعل في الكلام . »، وعلة الخفة والثقل هذه علة لجأ اليها النحويون كثيراً في تسويغ ارائهم وتوجيهاتهم ، غير انها علة افتراضية غير مطردة .

(٢١) سماه السهيلي بالحسي، ويقصد به جرس اللفظ . (ينظر : الامالي ٢٢)

(٢٢) وسماه السهيلي بالعقلي (نفسه)

(٢٣) الامالي ٢٣

(٢٤) الامالي ٢٣ ، ويبدو أن النحاة قد اختاروا الفروع التي وجدوا أنها إذا كانت في الاسم منعته الجر والتنوين ، ثم ازوروا عما عداها ، لانها تتعارض ومنطلقهم ، وهذا يعني انهم استقروا غير المنصرف يتحرون العلل والفروع ، فلما انتهوا من ذلك صمتوا عن الفروع الاخرى ، وقد عد الزجاج الفروع التي إذا علق لها الاسم منعته الصرف ، فاذا هي : الصفة ، لان الموصوف قبل الصفة ، والتأنيث والمعرفة ، وشبه الفعل ، والجمع والعدل وعلامة التأنيث الداخلة على غير جهتها ، والعجمة . (ينظر : ماينصرف ومالا ينصرف ٣ – ٥) .–

(٢٥) الامالي ٢٣ .

(٢٦) الامالي ٢٣ .

(٢٧) ينظر : شرح التصريح على التوضيح ٨٤/١ .
وينظر : الامالي ٢٤ ، وقال الزجاج ٤٦ ان اوسط الثلاثة حرف لين .
وضابطه عند السيوطي (همع الهوامع ٢٨/١) هو تحرك ما بعد الالف ويقصد بالتحرك الكسر . وينظر : شرح التصريح على التوضيح ٢١١/٢ .
وحاشية الصبان على شرح الاشموني ٢٤١/٣ ، وقد اشترطوا أن يكون أول هذه الصيغ مفتوحاً ، لذا قالوا في »خروجه عن صيغ الآحاد العربية انك لاتجد مفرداً ثالثة الف، بعدها حرفان او ثلاثة الا اوله مضموم » (الصبان ٢٤١/٣) .

(٢٨) شرح ابن الناظم ٢٥١ .شرح الكافية ٥٤/١ .

(٢٩) وجعل سيبويه التاء هنا بمنزلة اسم ضم الى اسم فجعل منه اسما واحداً فتغير بناؤه (الكتاب ١٦/٢) اى هو محمول على التركيب المزجي وله نظير في الواحد ، نحو : علانية ، الزجاج ٤٧) .

(٣٠) وقد جعل النحاة هذه التاء اللاحقة بهذا اللون من الجموع تائين الاولى تاء لاحقة للتأنيث في مثل صياقله ، وصيارفة ، وملائكة فيقال : صياقل وصيارف ، وملائك ، والثانية تاء عوض عن محذوف وهو الياء ، مثل : جحاجحه ، وبطارقة ، فأصلها جحاجيح وبطاريق وحينئذ لايجوز حذفها ، لانها عوض عن اصل موجود في الجمع (ينظر المذكر والمؤنث للمبرد ١٢٥) .

(٣١، ٣٢) الاماني ٢٣، ٢٤ ، وقد جعل النحاة ما كان على وزان (ضرب) منصرفاً لأن له نظيراً في الاسماء نحو : جمل ، وكان عيسى بن عمر يمنعه الصرف ، وقيل : بل لا ينصرف على الحكاية ، وذلك قول سحيم :

انا ابن جـلا وطـلاع الثنايـــا متى أضع العمامة تعرفونـــي

واما مثل (دحرج) اى الرباعي المجرد فهو غير منصرف من قول سيبويه وهو منصرف من قول الزجاج ، للعلة التي ذكرنا . ينظر التفاصيل والاضطراب والتعارض : الكتاب ٧/٢، ٨ وماينصرف ٤ .

(×) (بعض) عند السهيلي تدل على اكثر من واحد ، كما هو السياق ، ولعل الصواب أنه اكثر الاعلام .

(٣٣) إذا سمي به علم .

(٣٤) ينظر تفصيله في الاماني ٢٨ .

(٣٥) الاماني ٢٩ وهامشها .

(٣٦) قال السهيلي في الاصل (تاء التأنيث) وليست التاء هنا للتأنيث ، وانما هي تاء الواحد ، إلا إذا أراد ذلك على التغليب (ص٣٠) .

(٣٧) الاماني ٣٠ .

(٣٨) ينظر : الاماني ٣٠ والامر نفسه فيما يتصل بمن سمي بنحو : قدم : وقدر وينظر : ٣١ .

(٣٩) ينظر : الاماني ٣١، ٣٢ .

(٤٠) الاماني : ٣١ .

(٤١) ينظر الاماني ٣٤، ٣٥ .

(٤٢) الاماني ٣٥

(٤٣) الامالي ٣٥ .

(٤٤) ينظر : المقتضب ٣٦٨/٣ — ٣٨٢

(٤٥) الامالي ٣٦

(٤٦) الامالي ٣٧ .

(٤٧) ينظر : المخصص / الحاشية ١٢١/١٧ ،والتاج (زفر ٢٣٧/٣) .

(٤٨) العدل في الممنوع من الصرف للدكتور عبدالكريم الاسعد ، مجلة الدارة ، العدد ٤/السنة ٧ص ٩٨ — ١٠٧ .

(٤٩) ذهب المبرد إلى ان ما كان معدولا عن منصرف نحو عمر ،فانما منع الصرف لانه حاله تالية لتمام الاعراب . ينظر مجالس العلماء ٢٢٣ .

(٥٠) الامالي ، هامش ٣٧، وينظر الكتاب ١٠/٢ ، قال سيبويه في (باب مالحقته نون بعد الف فلم ينصرف في معرفة ، ولا نكرة «وذلك نحو عطشان وسكران وعجلان واشباهها وذلك انهم جعلوا النون حيث جاءت بعد الف كألف حمراء ، لانها على مثالها في عدة الحروف والتحرك والسكون وهاتان الزائدتان قد اختص بهما المذكر ، ولا تلحقه علامة التأنيث ، كما ان حمراء لم تؤنث على بناء المذكر ، ولمؤنث سكران بناء على حدة ، كما كان لمذكر حمراء بناء على حدة، فلما ضارع فعلاء هذه المضارعة واشبهها فيما ذكرت لك اجرى مجراها . »

(٥١) لان مخرج الهمزة من اقصى الحلق ، والنون صوت انفي .

(٥٢) الأمالي ٣٨، وينظر : سيبويه ١١/٢ .

(٥٣) الأمالي ٣٩

(٥٤) الامالي ٣٩

(٥٥) ينظر : الكتاب ١٥/٢ ، وهمع الهوامع ٨٠،٧٩/١

(٥٦) الأعراف /١٧٢ ، الامالي ٤٩ .

(٥٧) الأمالي ١٢٩ وينظر : شواهد التوضيح والتصحيح ٨٢ في توجيه المسالة .

(٥٨) الأمالي ١٢٩ .

(٥٩) الأمالي ٨٨ .

(٦٠) نظرات في اللغة والنحو ٢٠، ٢١ وهو مستفاد مما نقله البغدادي في خزانته عن ابن الضائع في انكاره على ابنه خروف ، وعن ابي حيان في انكاره على ابن مالك كثرة استشهادهما بالحديث الشريف . ينظر : الخزانة ١/

(*) ينظر : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ١٩١ .

(٦١) فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح ص١٥٩ (مخطوط) نقلا عن (الاصول ١٦٩) للدكتور تمام حسان .

(٦٢) ينظر : الامالي /المسألة ١٤/ص٦٤، ٦٥/١٥، ٦٩/١٦، ٧٤/١٩، ٧٦/٢١، ٨٨/٣٣، ٩٥/٤٠، ١١٤/٦١، ٧٢، ١٢٨/٧٣ .

(٦٣) ينظر : الامالي م٣٤/٨٨.

(٦٤) ينظر : فهرس الأمالي .

(٦٥) الأمالي ٤٠، ومقالة سيبويه في الكتاب ٣٩٢/١ : «هذا باب مالا يجوز فيه الاضمار من حروف الجر ، وذلك الكاف في (انت كزيد ، وحتى ، ونعذ وذلك لانهم استغنوا بقولهم : مثلي وشبهي عنه فأسقطوه . »

(٦٦) ينظر . تفصيل ذلك في ص٤٠ – ٤٢ من الأمالي (م) .

(٦٧) في الكتاب ٤٦٧/١ : «وتقول : اني مما افعل ذاك ، كأنه قال : إني من الامر او من الشأن أن افعل ذلك ، فوقعت (ما) هذا الموقع» .

(٦٨) في المقتضب ١٧٤/٤ : «وتقول : إني مما افعل ، على معنى : ربما افعل » .

(٦٩) الأمالي ٥٢، ٥٣

(٧٠) الكتاب ٦٢/١، الامالي ٦٦ .

(٧١) الأمالي ٧٠، ٧١، ينظر الكتاب ٢١٢/١، ٣٥٠/١

(٧٢) الامالي ٧٦، لقد بحثه سيبويه في «باب مايضمر فيه الفعل المستعمل لظهاره من غير الامر والنهي » وقد اكثر فيه الايضاح والتمثيل ، ولم يستشهد البتة ينظر : الكتاب ١٢٩/١، ١٣٠ .

(٧٣) الامالي ٨٣، ٨٤

(٧٤) الكتاب ١٥٥/١

(٧٥) الكتاب ٤٥١/١

(٧٦) الأمالي ٦٦ وماشيها

(٧٧) الامالي ٩٢/٢ ، ومثاله سؤال أبي ذر رسول الله صلى الله عليه وسلم : «أي مسجد وضع في الأرض اول » ، وقد وجهه المكبري على أن ضمة (اول) ضمة بناء كما قالوا : بدأ بهذا اول ، قال : وانما بني لقطعه عند الاضافة ، كما بنيت قبل وبعد ، والتقدير : اول كل شيء . »
ينظر : إعراب الحديث النبوي ٦٢، ٦٣

(٧٨) ينظر : الكتاب ٤٦/٢ .

(٧٩) ينظر الكتاب ٣٠٣/١

(٨٠) الكتاب ٣٤٨/١ . والبيت للأعشى .

(٨١) ورواية سيبويه في الكتاب ٢٨٢/١ : ولكن زنجي عظيم المشافر ، بالرفع " والنصب اكثر في كلام العرب كأنه قال : ولكن زنجياً عظيم المشافر ... " وكأن السهيلي خلط بين رواية البيت وتعقيب سيبويه .

(٨٢) الامالي ١١٦ ، وقد أحال المحقق في الهامش على سيبويه ٢٨٤/١ ، ولم يقل به سيبويه لاصراحة ولا تلميحاً .

(٨٣) الامالي ١٢٠ ، وينظر : الكتاب ١٧٠/١

(٨٤) وتمثل بانكاره على الفراء حديثه في قوله تعالى : " ولمن خاف مقام ربه جنتان " انما هي جنة واحدة وجعلها جنتين لاعتدال الفواصل ، كما جعلهم لبيد اربعة وهم خمسة في قوله :

نحن بنو أم البنين الأربعة

وقال : " وكانوا خمسة ، وانما ترك ذكر الواحد ، لانه كان ميتاً حين ارتجز لبيد ." ينظر : الامالي ١٢١ — ١٢٣ ، معاني القرآن ١١٨/٣ .

(٨٥) الامالي ٩٨

(٨٦) ٤٦٧/١

(٨٧) المقتضب ٢٥٦/٢ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨

(٨٨) الامالي ١٠٤

(٨٩) الكتاب ٢٥٦/١

(٩٠) الامالي ١١٦ ، وينظر ١١٥ وص ١٣ من هذا البحث .

(٩١) الامالي ١١٧

(٩٢) في الاصل : ومنصوباً

(٩٣) الامالي ١١٧

(٩٤) الامالي ١١٧ ، وهو في الكتاب ١٠٢/١ بمعناه ونقله محقق الامالي في الهامش ، وينظر : الاعلم في موضعه من الكتاب فثمة خلاف للنحاة مع سيبويه في التخريج .

(٩٥) ينظر توكيد ذلك في الامالي١١٨ ، وهامشه

(*) ابن الناظم ١٧٥ .

(٩٦) الامالي ٧٢

(٩٧) الامالي ٧٩ — ٨١

(٩٨) ينظر الامالي ١٩ فما بعدها ، غير انه يميل الى استعمال مصطلح (التنوين) غالبا بازاء (الصرف) ، وهو عندي اوضح وأولى .

(٩٩) ينظر على سبيل التمثيل : الامالي ٩٨/س ٣ .

(١٠٠) ينظر : ص ٧١ من الأمالي .

(١٠١) لقد سبق المبرد الى القول بأن التنوين علامة انفصال الاسم وهذا مامضى عليه النحويون غير أن آخر كلام المبرد في هذه المسألة لايشبه اوله ، ولايستقيم معه ، لانه علل زوال التنوين من الاسماء بشبهها الفعل (ينظر : المقتضب ٣٠٩/٣) وكان حديث السهيلي مترابطاً ومنسجماً ، فثمة صلة ادركها السهيلي بين الاضافة والتنوين ، لمحها النحويون ولم يزيدوا ، كما سيأتي .

(١٠٢) الامالي ٢٤ ، ٢٥ ، وقد جعل النحاة المتقدمون منهم والمتأخرون التنوين علامة على تمكن الاسم تمام التمكن في باب الاسمية ، وعلى هذا مضى محدثون معروفون بنظراتهم التيسيرية ، زيادة على المعاني الاخرى التي تخرج اليها انواع التنوين وفي ذلك كله ألوان من التمحل والافتراض .
ينظر حاشية الصبان على شرح الاشموني ٣٤/١ ، ويلتقي مع السهيلي في هذا المنطلق محدثون معروفون بنظراتهم التيسيرية . ينظر : إحياء النحو ١٦٥ .

(١٠٣) الامالي ٣٩ : وقد اختلف النحاة في مفهوم غير المنصرف : أالمزال منه التنوين فقط أم المزال منه التنوين والجر؟ بناء على المعنى اللغوي ، وقال ابو حيان : وهذا الخلاف لاطائل تحته .
ينظر : همع الهوامع ٧٦/١

(١٠٤) ينظر : الاصول للدكتور تمام حسان ٢٢٠

(١٠٥) لعل لحاق التنوين للمعارف والنكرات قد حصل متأخراً لان الدراسات تشير الى أن التنوين والتمييم كانا يلحقان المعارف . كما سيأتي

(١٠٦) ينظر : دراسات في اللغة السربية للدكتور خليل نامي ٢٦ ، ٢٧ .

(١٠٧) مخطوطة " المذكر والمؤنث " ق ١٩٢ ب .

(١٠٨) التطور النحوي للغة العربية ٢٩

(١٠٩) اللغة العربية عبر القرون ٢٥

(١١٠) المختصر في علم اللغة العربية الجنوبية القديمة ١٤ ، وقال : " وهو يقوم مقام لام التعريف هذه أداة التعريف (كذا) الاسم المضاف او المتصل بمضمر موافقا للعربي ".

(١١١) وهو مايسمونه بطمطمانية حمير ، ومنه الحديث المشهور (ليس من امبر امصيام امسفر) . وقد خالف الدكتور جواد على في ذلك ينظر : المفصل في تاريخ العرب ٥٧٦/٨ .

(١١٢) اللهجات العربية في التراث ٣١٢

(١١٣) قال الخليل (العين ٥١/١) : " الحروف الذلق والشفوية ستة وهي : ر، ل، ن، ف، ب، م،وإنما سميت هذه الحروف ذلقاً، لان الدلاقة في المنطق إنما هي بطرف اسلة اللسان والشفتين ، وهما مدرجتا هذه الاحرف الستة . "

(١١٤) ينظر : اللهجات العربية في التراث ٣١٢ .

(١١٥) العين ٥٢/١

(١١٦) احياء النحو ١٧٤ ، ١٩١ .

(١١٧) التطور النحوى ٨٧ ، ٨٨ ، ودراسات في اللغة (نامي) ٢٨ .
وقال المبرد في منع صرف المعدول نحو : عمر ، انه منع الصرف لانه حالة تالية تتمام الاعراب . (ينظر : مجالس العلماء ٢٢٣)

(١١٨) على الرغم من ذهاب الباحثين في اللغات السامية إلى اصالة الإعراب وقدمه فيها ، وانها تجنح الى البناء ، فثمة حالات مغايرة اذ كانت " اللغات السامية لاتعرب الخبر ، ولا المضاف ، ولا الفعل المضارع (الا في حالة النصب) ، واعرابها جميعاً ظواهر مستحدثة في العربية .
(ينظر : المدخل ٣٦ ، ١١٦)

(١١٩) يذهب استاذنا الدكتور ابراهيم السامرائي إلى ان تنوين غير المنون يأتي لفائدة ، وهذه الفائدة هي التزام الناحية الموسيقية التي تحصل في التنوين . (ينظر : دراسات في اللغة ١١٧) . غير ان اطلاق القول وعزو المسألة الى الناحية الموسيقية حسب امر فيه نظر ، لما ذكر . (وينظر : دراسات ١٠٩) .

(١٢٠) شرح الكافية ٣٨/١

(١٢١) الامالي ٣٩ .

(١٢٢) الامالي ٤٣ ، وينظر : هامش المحقق في تتمة البيت واختلاف الرواية .

(١٢٣) الامالي ٤٣

(١٢٤) الامالي ٩١

(١٢٥) ينظر : الكتاب ٤٤/١ ، والأعلم في هامشه ؛ فقد ذهب الى جواز الوجهين

(١٢٦) شرح ابن عقيل ١٢٩/١ .

(١٢٧) الامالي ٩١ .

(١٢٨) الامالي ٩٣ ، وينظر الهامش في تخريج الحديث .

(١٢٩) الامالي ١١٣ ، ١٢٧ .

(١٣٠) بناؤها لغة حجازية ، واعرابها اعراب مالاينصرف لغة تميمية سوى ماأخره (راء) مثل : حضار ، اذ هو مبني ، وحضار اسم نجم .
ينظر : المقتضب ٣/٣٧٣ ، ٣٧٥ ، وعلة ذلك عنده العدل كما عدل (عمر) ولا ادرى أين مشابهة الفعل فيه ؟! وهي علتهم الاولى .

(١٣١) الامالي ٣٢ .

(١٣٢) ينظر / المقتضب ٣/٣٧٤ . ويقصد بها (ياء المخاطبة) في تكتبين واكتبي .

(١٣٣) المدخل الى دراسة النحو العربي ١١٧ .

(١٣٤) المقتضب ٣/٣٧٦ .

(١٣٥) اذ أخر ، جمع (اخرى) مؤنث (آخر) مثل : اكبر وكبرى ، وتليها (من) في التفضيل .

(١٣٦) الاصل في التفضيل الاضافة ، و (من) تفيد الاضافة من باب إضافة معنى ماقبلها الى مابعدها بالواسطة .

(١٣٧) الأمالي ٤١ ، وفيه تفصيلات شتى يمكن الرجوع اليها .

(*) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد الاشبيلي ، كان أستاذاً في العربية ، مهتماً بكتاب سيبويه ، أخذ عن ابن الطراوة ، وابن الأخضر ، توفي سنة ٥٤١ هـ . (البغية ٢/٨٦)

(**) هو أبو القاسم خلف بن يوسف الشنتريني ، كان إماماً في العربية ، قيل : يستظهر كتاب سيبويه وأدب الكتاب والمقتضب والكامل ، مات بقرطبة سنة ٥٣٢ هـ . (البغية ١/٤٤٧)

(١٣٨) شاع في الاساليب المعاصرة من باب التأثر بالترجمة نزع الوزر في المتعاطفات ، وابقاؤها قبل آخر معطوف ، وليس فصيحاً ولا منسجماً مع سياق العربية .

(١٣٩) الامالي ١٠٢ .

(١٤٠) الامالي ١٠٣ ، وقد تكلم عليه كلاماً لامسوغ لايراده هنا .

(١٤١) الامالي ١٠٠ .

(١٤٢) ينظر : الامالي ٤٤ ، ٤٥

المصادر والمراجع

١ — إحياء النحو — ابراهيم مصطفى — لجنة التاليف والترجمة والنشر، القاهرة ،١٩٥١ ،

٢ — الأصول — الدكتور تمام حسان — دار الثقافة — فاس — المغرب ١٩٨٠

٣ — اعراب الحديث النبوى — العكبري — تح .عبدالاله نبهان — مجمع اللغة العربية — دمشق ١٩٧٨

٤ — الأعلام — الزركلي — ط٣بيروت د. ت ،

٥ — أمالي السهيلي — تح . محمد ابراهيم البنا — القاهرة ١٣٩٠هـ — ١٩٧٠م

٦ — إنباه الرواة — القفطي — تح. محمد أبو الفضل ابر اهيم — دار الكتب — القاهرة ١٩٥٠ — ١٩٧٣ .

٧ — بغية الوعاة — ت. محمد ابو الفضل ابراهيم — مط الحلبي — القاهرة ١٣٨٤ — ١٩٦٤

٨ — تاج العروس — محمد مرتضى الزبيدي — مط الخيرية — القاهرة ١٣٠٦هـ (مصورة) .

٩ — التطور النحوي للغة العربية — برکشتراسر — نشر محمد حمدي البكري — القاهرة ١٩٢٩ .

١٠ — حاشية الصبان على شرح الاشموني — إحياء الكتب العربية — القاهرة د. ت

١١ — دراسات في اللغة — الدكتور ابراهيم السامرائي — مط المعاني — بغداد ١٩٦٠ .

١٢ — دراسات في اللغة العربية — الدكتور خليل يحيى نامي — دار المعارف — القاهرة — ١٩٧٤ .

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

١٣ — شرح ابن الناظم — بدر الدين بن مالك — بيروت ١٣١٢هـ (مصورة).

١٤ — شرح التصريح على التوضيح — خالد الازهري — المكتبة التجارية — القاهرة د. ت.

١٥ — شرح الكافية — الرضي الاسترابادي — مط مجمع الرضيّ — الاستانة ١٢٧٥هـ .

١٦ — شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح — ابن مالك — تح محمد فؤاد عبد الباقي مكتبة دار العروبة — القاهرة .د ت.

١٧ — العين — الخليل بن احمد الفراهيدي — تح الدكتور مهدي المخزومي والدكتور ابراهيم السامرائي — دار الرشيد بغداد ١٩٨٠ .

١٨ — الكتاب — سيبويه — بولاق — (مصورة) .

١٩ — اللغة العربية عبر القرون — الدكتور محمود فهمي حجازي — دار الكاتب العربي (المكتبة الثقافية) القاهرة

٢٠ — اللهجات العربية في التراث — الدكتور احمد علم الدين الجندي — مطابع الهيئة المصرية العامة — القاهرة د. ت

٢١ — ما ينصرف ومالا ينصرف — الزجاج — هدى قراعة — القاهرة ١٣٩١هـ — ١٩٧١ م

٢٢ — مجالس العلماء — الزجاجي — تح . عبدالسلام هارون — الكويت ١٩٦٢

٢٢ — المختصر في علم اللغة الجنوبية القديمة — كويدي — القاهرة ١٣٤٩هـ — ١٩٣٠ م

٢٤ — المخصص — ابن سيده — بولاق ١٣١٦ — ١٣٢١هـ (مصورة) .

٢٥ — المدارس النحوية الدكتور شوقي ضيف — دار المعارف بمصر — ١٩٦٨ .

٢٦ — المدخل في دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية — عبدالمجيد عابدين — القاهرة ١٩٥١ .

٢٧ — المذكر والمؤنث — ابو حاتم السجستاني (مخطوطة) .

٢٨ — المذكر والمؤنث — المبرد — تح . الدكتور رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي — مط دار الكتب القاهرة /١٩٧٠ .

٢٩ — معجم المؤلفين — عمر رضا كحالة — مط الترقي — دمشق ١٣٧٦هـ — ١٩٥٧ م

٣٠ — المفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام الدكتور جواد علي — ط الثانية — بيروت ١٩٧٨ .

٣١ — المقتضب — المبرد — تح . محمد عبد الخالق عضيمة — القاهرة ١٣٨٥ .

٣٢ — موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث — الدكتورة خديجة الحديثي — دار الرشيد — بغداد ١٩٨١ .

٣٣ — نظرات في اللغة والنحو — طه الراوي — المطبعة التجارية — بيروت ١٩٦٢ .

٣٤ — همع الهوامع — السيوطي — . عبدالسلام هارون ، وعبدالعال سالم مكرم — دار البحوث العلمية ، الكويت ١٣٩٤هـ ١٩٧٥م.

٣٥ — وفيات الاعيان — ابن خلكان — تح . الدكتور احسان عباس — دار الثقافة — بيروت د. ت

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى